العدد (1805) السنة السابعة - الأربعاء (26) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

## الأمن الثقافي / الأمن الوطني

# أسئلة في فوبيا الدولة العراقية

علي حسن الفواز

**إذا جاز لنا ان نقترح تعريفات واسعة ومتعددة للأمن للثقافي فإننا نضع أنفسنا أمام غابة من التقاطعات، بين من يؤمن بحقيقة وجود هذا الأمن ويؤكد أهميته وضرورته وفاعليته في تنظيم العلاقات الحية داخل اي مجتمع متعدد الأطياف والهويات واللغات وحمايتها، وبين من يجد ان هذا الأمن هو وهم كبير تصنعه السلطات للحفاظ على أنماط حكمها السياسي وخصوصية موجهاتها في سياق إنتاجها لما يسمى بالأمن الوطني او الأمن القومي، وما يتعلق بإنتاجها للأوهام الكبرى التي تعزز سلطتها على مستوى النمط السياسي او الايدولوجيا او المعسكر او نموذج الديكتاتور والمستبد والعراب..**

تمثال المتنبي

هذه الخصوصية للأمن الثقافي تنطلق من طبيعة ما يتعلق بتاريخ أزماتنا العميقة الأثر في أنماط خطابنا السياسي والفكري والأخلاقي، اذ ان كل أزماتنا ظلت تحمل وجها غائبا او مسكوتا عنه لمفهوم الأمن الثقافي. العاطل تحت اوهام التخندق والتماهي والخوف من الاستبداد والهيمنة او الرغبة في السيطرة على الآخر واستعباده، رغم ان كل هذه الأزمات هي في جوهرها نتاج لازمة(السلطة ذاتها) وسوء قراءتها صراع الهويات والحاكميات والثقافات والمصالح، والتي لم تستوعب أنساقها الخاصة والعامة وحدود ما تملكه وتحوزه من قدرات وما يملكه الآخرون من فاعليات، فضلا عن ان كمون الامن الثقافي تحت هذه الاوهام يعني أساسا غياب معرفة هذه الانساق والحدود وتشوه السعي لإيجاد التفاهمات والتفاعلات التي يمكن أن تؤكد وعياً مضاداً أما هو فيقيني في الأنساق التاريخية التي صنعتها انماط الحكم والمهيمنات السياسية والدينية/الفقهية، ومهيمنات القبيلة والطائفة وغيرها من المنظومات الفاعلة في مرحلة ماقبل الدولة..

تاريخ علاقاتنا داخل اطر الدولة القديمة والعشيرة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى لا يحمل أية مرجعيات واضحة ومحددة لما يسمى بالامن الثقافي، اي الامن الذي يحفظ مكونات الهوية واللغة والوجود، والذي يضمن الشروط الإنسانية والحقوقية للتصرف المكفول بهذه المعطيات، لان هذا الامن مرهون بهيمنة فاعلة وقوية لمايمكن ان نسميه بالامن السياسي باعتباره الامن العمومي وامن النخب الحاكمة والحافظ لمصالحها، والضابط لعلاقتها مع الجماعات في المجتمع السياسي..

لقد كان الامن السياسي هو(الظاهرة) المعرّف بها وهو الصياغة القانونية والرسمية التي تقرها وتتداولها الاطر السياسية العامة، لان تعريف الأمن السياسي كما تحدده اللوائح يرتبط بنسق السلطة وحدودها وطبيعة العلاقة معها، فضلا عما يتضمنه من تعريفات ثانوية ترتبط بتحديد السياج الدستوري للدولة كمنظومة سياسية دولية معترف بها وكذلك تحديد سياقات معينة للممارسة السليمة لهذا السياج الدستوري، وأحسب ان الأمن السياسي في ظاهرة الدولة القومية هو المنتج لأشكال أخرى من الامن، مثل الاجتماعي بمعناه العام المانع لحدوث الجرائم والاختراقات الاجتماعية، وكذلك الامن الاقتصادي الذي يشكل واحدة من الأساسيات الفاعلة في(صناعة الدولة) وبقائها وسلامة نظامها السياسي والاجتماعي، اذ لا امن سياسيا بدون امن اقتصادي، حيث يعرّف هذا الامن بانه آلة الإنتاج الوطني المستقلة أو غير المرتهنة على الأقل.

ولعل التطورات السياسية الدولية والحديث الواسع حول حقوق الانسان والحريات خاصة بعد الازمات الدولية اقترحت نوعا آخر من الافكار التي تخص ما يسمى بالأمن الاجتماعي، اذ يرتبط هذا الامن بتأمين شروط الحراك الاجتماعي وصياغة الاطر القانونية والقيمية (التشريعية والدستورية) والتي تضمن في قوانينها للمواطن وجودا مكفولا بالوجود والمعيش والحقوق داخل المجتمع بضمان الدولة، وان علاقته بها هي علاقة(المواطنة) التي تساويه في الحقوق والواجبات مع الآخرين، فضلا عن ارتباط هذا الامن أيضاً بصياغة معادلات واضحة للعدالة الاجتماعية وبناء نظام للارتقاء الاجتماعي والتربوي والتعليمي والسعي الى وضع المناهج التربوية والقوانين الناظمة لسلسة القيم العليا التي تمثل ضمير الشعب وتعبّر عن وعي تحولاته وحاجته الى الامن لضمان حراك قواه الاجتماعية وتنمياته البشرية ومستقبلها.

### الامن السياسي..الامن الثقافي..

إزاء كل هذا، كيف هو الحديث عن الأمن الثقافي، وسط حديث مازال غائبا عن اشكال أخرى للأمن العمومي، لان غياب الأمن الثقافي يمثل ابرز الأسباب التي تتعلق بأزمات هذا الامن وتشوهاته وتاريخ ضحاياه الكثير، مثلما يرتبط بأزمات الأنظمة السياسية وأزمات الحرية والحقوق والعدالة والديمقراطية، لان الثقافة تعني العمل والتعلّم والمعرفة والمشاركة السياسية وفاعلية الرأي والرأي الآخر، فضلا عن أن الأمن الثقافي يعدّ تعبيرا جديدا للتعرّف على أزمات ومحن واقع قديم كان يبحث خلال تاريخ صراعاته عن حلول مستقلة في عملية النشوء المعقد الذي اقترنت به الأمم في ارتقائها وهبوطها.

للوهلة الأولى يبدو الحديث عن الأمن الثقافي غامضا ومفتعلا بسبب طبيعة الالتباس الذي يحوطه مصطلحا ومفهوما، وكذلك ما يثيره من أسئلة تتعلق بإعادة إنتاج العلاقة مع مشكلات قديمة ضمن سياق الامن العمومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعلنا إزاء هذه الحقيقة نفترض قراءة متجددة للواقع والخطاب والتاريخ، فضلا عن التعرّف على مشهد عميق للازمات التي اعتورت المشهد العراقي منذ عقود طويلة، ارتبطت في جلّها مع السلطة والايدولوجيا، وانتجت لنا تاريخا طويلا للرعب السلطوي والسياسي وربما الامن السلطوي والسياسي، لكنها لم تشر الى أي شيء يتعلق بالأمن الثقافي.

الإمعان في تحليل الواقع الثقافي العراقي وإعادة قراءات الكثير من الملفات الخبيئة خاصة يقود بالضرورة إلى جملة إشارات، تلك الإشارات التي تحمل في ملفاتها توضحيات تنطلق من وعي ما يمثلة العراق من رمز أخلاقي للحضارات الإنسانية القديمة وما يحمله من دلالات على تاريخ وعمران ومسار معقد تنعكس كثيرا على وجود ألدول والتكوينات الاجتماعية والثقافية والدينية مقابل ما يتمظهر في الدولة الوطنية الحديثة من تاريخ مناقض للقيمة الإنسانية للحضارات العراقية، اذ ان هذه الدولة كثيرا ما اقترنت بأنها مثال للقمع والاستبداد خاصة في مراحل الدولة السياسية الجمهورية منذ عام ١٩٦٣، وهذا بطبيعة الحال يضع الكثير من الدارسين أمام العديد من الإشارات التي ترتبط بأزمة الدولة والتي تحولت عند البعض الى ما يشبه الفوبيا، ومن ابرز هذه الإشارات:

الأولى: إن العراقيين يملكون تراثا حضاريا ثقافيا وسياسيا ويشكلون في هذا السياق اكثر الأمم غنى بهذا التاريخ. اغلب النظم السياسية والدول تشكلت على أرضه، ولعل هذا التشكيل وتراكمه هو الذي أنتج مساحات لقوة الدولة والعمران السياسي لكنه بالمقابل أسهم في إنتاج واقع مفتوح للصراعات السياسية في الداخل وفي الخارج، تلك التي شكلت فيما بعد مجالات لنشوء قوى عسكرية وإيديولوجية مرعبة وذات نزعات تسلطية وقهرية، مثلما اسهمت أيضاً في نشوء بعض أفكار التطرف والانشقاق.

تاريخ العراق السياسي ارتبط بطبيعة هذه المهيمنات والنزعات، اذ تبدو الصورة وكأنها تجسد ان كل الأعراق منصهرة في تكوين دولته ونظامه الاجتماعي، لكن ثمة الكثير من الصراعات المسكوت عنها ظلت تتشكل داخل منظومات نكوصية سرعان ما تتفجر على شكل ثورات شعبية او احتجاجات او مظاهر للهروب الجماعي، مثلما حدث لليهود في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات، وما حدث للشيعة في مراحل ما بعد الثمانينات والتسعينيات، وما حدث للكرد في مراحل طويلة من تاريخ العراق السياسي انتهاء بمرحلة الانفال الدامية. صورة الإنسان العراقي ظلت هي صورة الانسان المتورط او الذي أريد له ان يتورط في خوض حروب متعددة الاتجاهات، بما فيها الحروب العبثية التي حدثت منذ عام ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣. وطبعا هذه الحروب كانت ذات طابع قهري اصطنعت لها انساقا أسهمت في زيادة رعب الاندماج القهري لهذه الاعراق في النسق المجتمعي، فضلا عن طبيعة الممارسات التي نزعت اليها السلطة برموزها القمعية عبر قصدية تفكيك هذه الأعراق واثارة النزاعات والخلافات والصراعات الدامية بينها..

الثانية: المثقفون العراقيون ظلوا يعانون تاريخاً طويلاً من التهميش والعزل بسبب طبيعة السلطة، وبسبب غياب النسق الثقافي الجامع، خاصة ان اغلب الثقافات العراقية ظلت قرينة بالايدولوجيا وجزءاً من صراعاتها العامة، وهذا ما احدث تهميشا قاسيا للفاعليات الثقافية ودورها في استشراف الدولة، حتى ان الكثير من المثقفين قد ماتوا او سجنوا وقمعوا بشكل مريع وبعضهم مات في الحروب القهرية والطائفية، وآخر ظواهر هذا التهميش هو المنفى الذي اضطر آلاف المثقفين إلى الهجرة اليه طلبا للحرية والرفاهية والمعيش. وطبعا هناك فئات من المثقفين او (وعاظ السلاطين) هم الوحيدون الذين كانت لهم امتيازات استثنائية، وهم في هذا السياق كانوا جزءا من ظاهرة السلطة ذاتها. استمرار أزمة السلطة في العراق وازمة صناعتها هو الذي اقرن مشروعها بـ (فوبيا) النمط، خاصة ان هذه الدولة/السلطة وليست الدولة/الامة، هي التي انتجت ازمات الامن الثقافي والأمن الاجتماعي والامن الاقتصادي رغم ماكانت تقدمه هذه الدولة/السلطة من خدمات عامة ومن اشكال للرعاية الاجتماعية والتأمين الاقتصادي ، الا ان المُشكلة ليست في خدمة السلطات القمعية والأنظمة الفاسدة، وانما في طبيعة المرجعيات الثقافية والإيديولوجية وحتى الدينية التي تعمد الى تأصيل هذا التهميش وصناعة القمع والرضوخ للسلطة الاستبدادية تحت اوهام صيانة الامن الوطني..

كلنا يعرف أيضا ان تلك السلطة قد صنعت العديد من المؤسسات والأجهزة، وكذلك استخدمت البعض من المثقفين لقمع الثقافة الحرة ذاتها تحت لافتات الأوهام التي تحدثنا عنها، وأحيانا تحت لافتة الدعاية المبتذلة لسلطة القمع دون أن يكون لهم أي نصيب بالسلطة، إنهم مجموعة من المثقفين الموظفين المرتشين اوالمرتزقة الذين يؤطرون صناعة الدولة الحاكمة بمصادر القوة والبقاء..

الثالثة: الحديث عن عولمة الثقافة لا يعني الرضوخ الكامل للأوهام، لان هذه الثقافة قد دخلت الى ما يشبه عصر العولمة بعشرات السنين وقبل عصر الكمبيوتر والانترنت، فاستقلال الدولة العراقية الذي جاء ضمن برنامج غربي استعماري موحد تقريبا لإعطاء اغلب الدول العربية استقلالها.. هذا الاستقلال كان استقلالا شكليا يجسده حكام تابعون من مصلحتهم إبقاء الجهل والتخلف والتعصب في مجتمعاتهم كضمان لبقاء عروشهم وتوريثها لأبنائهم. وفي ظل هذه الأنظمة تشكلت ثقافة المستعمر المنسحب شكلاً والباقي مضمونا، المجال الوحيد غير المقموع.. توازيه وتواكبه انماط من الثقافات اليسارية غير الفاعلة مع اشكال اكثر تعقيدا لثقافة قومية بائسة تعتاش على الماضي التليد، اذ اسهمت هذه الثقافة الانفعالية في نشوء انظمة انقلابية وحركات عسكرية استثمرت هزائم العرب منذ عام ١٩٤٨، لكن بالمقابل كانت هذه الثقافة هي المسؤولة عن نشوء الانظمة الاستبدادية والقمعية وايديولوجيات الرعب الذي اعادنا فيما بعد الى دورة الاحتلال من جديد، مقابل كل هذا كانت هناك ثقافة تكفيرية شديدة التخلف شجعها الحكام طويلاً لأنها تشكل سداً قوياً في وجه الثقافة الانسانية النهضوية.

تاريخ الدولة العراقية ارتبط كثيرا بظاهرة الخرق الأمني السياسي والثقافي، لان تشكيل هذه الدولة كان محفوفا بمخاطر داخلية واقليمية ودولية، غالبا ما وضعتها أمام مشكلات سياسية وعسكرية، فعلى المستوى الداخلي عانى العراق ظاهرة الانقلاب العسكري ونشوء هذه الظاهرة على يد بكر صدقي الذي وضع الجيش قوة استثنائية في اختبارات حقيقية إزاء تشكيل ملامح الدولة ومستقبلها، وحدود الحريات الاجتماعية والسياسية فيها وفي إبراز تشكيلات الهويات الوطنية داخل النسيج المجتمعي المتعدد والمتنوع. كما كان انقلاب عام ١٩٤١ مثاراً لجدل طويل حول طبيعة التوجهات السياسية واصطفافها داخل الحركات السياسية في الداخل العراقي، اذ ان رشيد عالي كان رئيسا للوزراء لكنه كان يضع ولاءاته السياسية فوق ولاءت الدولة، وظن ان انحيازه للالمان في حربهم ضد الحلفاء وتأثيره في مجموعة من الضباط المعروفين بعدائهم للاستعمار دليل على ان المصالح الايديولوجية هي الاهم والاكثر حضوراً في التعاطي مع مفاهيم مثل الامن الوطني والامن الثقافي والديمقراطية والتعددية وبناء الدولة ذاتها.

هذا الانشقاق واصطفاف قوى جديدة حوله، هو الذي مهد الطريق لصناعة العقدة الايديولوجية غير الفاعلة في مواجهة تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي، فضلا عن المساهمة في تقوية النزعة العسكرية وطموحاتها، تلك النزعة التي اسهمت في الانقضاض على الدولة الرسمية والتمهيد لصناعة دولة الانقلابات والحروب الدامية التي ابتدأت منذ عام ١٩٥٨ ولغاية ٢٠٠٣. وعلى الصعيد العربي وضعت ما يسمى بالحروب العربية عام ١٩٤٨ الجيش العراقي امام ازمة الصراع العربي الاسرائيلي دونما معاينة لطبيعة الصراعات المجاورة وطبيعة ما تشكل من اصطفاف للقوى العالمية التي اسهمت في انسحاب الجيش مع العديد من الجيوش العربية دونما نتيجة تذكر، والذي كان صدمة كبيرة للقيادات العسكرية التقليدية التي عززت فيما بعد النزوع الى الانقلاب وهو ماحدث فعلا في مصر عام ١٩٥٢وفي العراق عام١٩٥٨ وفيما بعد في سوريا..

### سلطة العسكر.. موت الايدولوجيا

صعود نجم العسكر انهى تماما سلطة الايدولوجيا، وأتاح المجال لتشكيل قوى اجتماعية سياسية وحتى حزبية ذات مرجعيات طبقية معروفة، رسمت شكل الدولة التقليدية التي يرتبط امنها السياسي والثقافي مع الامن العالمي ولعل فشل الحركات ذات الطابع الإيديولوجي الراديكالي منذ حركة حسن سريع وصولا الى حركات الثورة الشعبية في الاهوار وعند فرق الانصار في كردستان دليل على ذلك، وربما اصاب هذا الفشل الايديولوجيات بنوع من الفوبيا السياسية التي حددت من دورها في التعبئة الجماهيرية التي كانت فاعلة في الاربعينيات والخمسينيات، مثلما اصابها بنوع من التشقق الذي جعل الاحزاب تتحول الى كولاج من التشكيلات الايديولوجية ذات القراءات المختلفة.. والادهى من ذلك ان هذا الفشل اسهم ايضا في صناعة العسكرة الايديولوجية خاصة بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ اذ تحول ما يسمى بـ (الحرس القومي) الى ايديولوجيا مسلحة هي جزء من الدولة الاستبدادية التي حكمت العراق عام ١٩٦٣ وعادت الى الحكم عام ١٩٦٨ بذات الصيغ التي مزجت بين الايديولوجيا والعسكرة..هذا المزيج الرهيب هو إقصاء نهائي لفكرة الدولة المدنية، مثلما هو اعادة انتاج دائم للاستبداد والعنف، باعتبار ان الدولة المؤدلجة عسكريا تملك اقوى آلة عنف عسكري واعلامي ودعائي، يمكنه ان يتحول الى اداة قمع في الداخل مثلما حدث في تاريخ الانتفاضات منذ انتفاضات عام ١٩٦٣ في صرائف خلف السدة والميزرة والشاكرية وانتهاء بالانتفاضة الشعبانية التي كان للعسكرة المؤدلجة(قوات الحرس الجمهوري والامن والمخابرات وجهاز الامن الخاص والقوات الخاصة) دورها المباشر في القمع الدموي لهذه الانتفاضة وما لحقها من عنف سياسي وثقافي طال الكثيرين، خاصة في مجال العنف الثقافي اذ تم إعلان طوارئ ثقافية ضد ثقافات معينة وتوجهات قومية وطائفية معينة، استشرت على أثرها مظاهر دامية للقمع السياسي والثقافي ومنعت كذلك ممارسة أية أشكال للطقوس وبعض المظاهر الثقافية ذات الخصوصيات العبادية، والاتهام الرسمي بالجرم الجنائي والوطني لأي سلوك لا يلتزم بسياقات عمل هذه الطوارئ، على أساس أن هذه الممارسات مضادة للأمن الثقافي والأمن الوطني..

لم يشهد تاريخ الدولة العراقية اي مظهر حضاري للرفاهية والعمران منذ ان اكتشف النفط في العراق في اوائل القرن الماضي، اذ تحولت هذه الثروة الى مشكلة حقيقية انعكست الكثير من تداعياتها على الناس وعلى فرص إستثمار هذه الثروة لتكون مصدراً أساسياً في البناء والتطور وإعادة إنتاج البنيات الاجتماعية والثقافية على أساس من التخطيط الذي يقترن بوجود العائدات المالية الكبيرة.

تحت عنوان عالم النفط وثروات النفط دخلت الدولة العراقية الفتية عالم(صراع الكبار) ومصالحهم وطموحاتهم ومؤامراتهم وخرائط طرقهم التي بدأت ترسمها الشركات المتعددة الجنسيات التي يبدو انها تملك الوجه الآخر للاستعمار القديم. اذ فرضت هذه الشركات شروطها وبرامجها وقدراتها السياسية والفنية على الواقع العراقي، ولم تسهم في إيجاد تنميات وطنية اقتصادية او ثقافية او تعليمية يمكنها ان تصنع هوامش تنمو فيها الخبرات والقدرات العراقية لكي تعزز فاعلية البناء والاستثمار وإيجاد قواعد فنية متطورة للعمالة العراقية والارتقاء بالتعليم المتخصص.

هذا الواقع انتج واقعا سكونيا ارتبطت فيه مصالح الدولة بهذه الشركات، وبات امنها السياسي والاقتصادي والثقافي مرهونا بهيمنتها وتوجهاتها، فضلا عن ان القوى السياسية الفاعلة في المجتمع لم تستطع ان تصنع خطابا سياسيا وطنيا يتعاطى مع الكثير من معطيات هذا الواقع وصراعاته وازماته، بل اكتفى هذا الخطاب بالعموميات والصراعات الايديولوجية والحديث عن الاستعمار والرجعية والاقتطاعية والتي ماعاد لها وجود على ارض الواقع لانها ارتبطت اساسا بمصالح وسياسات الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن هنا نجد ان ضعف أداء القوى الوطنية أبقى على التركيبة السياسية التقليدية بالياتها المعروفة في الحكم والادارة والاقتصاد والتعاطي مع الملفات الامنية والثقافية، والتي فقدت سلطتها فيما بعد لصالح القوى العسكرية التي همشت القوى الوطنية ايضا او انها وظفتها لصالحها في مراحل معينة..

ولعل موقف المرجعية الدينية في هذا المجال يشكل واحدة من العلامات المهمة التي شكلت موقفا مهما ورائدا في مواجهة تداعيات ازمة السلطة وسوء إدارتها الملفات الوطنية، فهذه المرجعية هي التي قادت اغلب الثورات الشعبية الحقيقية خاصة ثورة الشعيبة عام ١٩١٤ وثورة ١٩٢٠ وغيرها فضلا عن دورها في استنهاض العشائر العراقية في مواجهة تداعيات الصراع وما يسببه من مظاهر للفقر والحرمان والاستبداد، كما ان المرجعية الدينية ذاتها اعلنت العديد من المواقف التي تعبّر عن مسؤوليتها ازاء المجتمع وازاء القوى الوطنية ذاتها، ومنها تحريم القتال ضد الكرد في الشمال، وكذلك تحريم سياسة التعذيب والاستبداد ضد القوى الوطنية العراقية خاصة بعد ١٩٦٣، وهذا ما ذكره عبد الهادي الفكيكي في مذاكراته اذ كان عضوا في الدولة الانقلابية آنذاك.

ان استشراء مهيمنات القمع السياسي وهشاشة دور القوى الوطنية في تشكيل قاعدة فاعلة في مواجهة تداعيات مرحلة ما بعد الاستعمار يعود لأسباب معقدة يرتبط بعضها بطبائع السلطة وهويتها وبرامجها وطبيعة تشكيل مؤسساتها بما فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية والثقافية، وبعضها يرتبط بالمجتمع، اذ ان اتساع قاعدة الامية وضعف مستويات التعليم في كل مراحله ومستوياته وسوء ادارة الواقع السياسي والاقتصادي خاصة في المجال الزراعي واستثمار الأرض ضمن سياسة اقتصادية واضحة وعادلة والذي أنتج فيما بعد اشكالا معقدة للفقر والجوع والهجرات الواسعة وغير المسيطر عليها من الريف الى المدينة، تلك التي لم تستوعب هذه الهجرات، بل انها صنعت منها هامشا مقموعا ومطرودا عن متن تلك المدينة ونظامها التجاري والثقافي، مقابل ذلك انها أنتجت أشكالا اكثر تعقيدا للاستبداد السياسي الذي راح ضحيته آلاف من أبناء القوى الوطنية خاصة من أبناء الريف العراقي الذي انخرط الكثير من أبنائه في مجالات النضال السياسي والاجتماعي والنقابي لانه كان نضالا يغذي طموحاتهم بالحرية والأمان والرفاهية...

هذا التراكم احدث تشوها عميقا في الهوية العراقية، وفي تشكيل ملامح جديدة للمدينة العراقية، مقابل غياب هذه الملامح أيضاً عن الريف العراقي الذي تعرّض الى عملية تدمير ممنهج افقده القدرة في ان يكون بيئة اجتماعية فاعلة مثلما هو بيئة زراعية منتجة يمكن ان تكون داعمة للاقتصاد العراقي.

هذا التشوه كان اول علامات الانزياح غير المتوازن في المكان العراقي مثلما كان اول العلامات على انهيار الامن الغذائي العراقي، اذ تحول العراق الى بلد مفتوح للهجرات الاجتماعية فضلا عن كونه أصبح بلدا مستوردا للغلة الزراعية، وحتى صدور قانون ٣٠ عام ١٩٥٨ والخاص بالإصلاح الزراعي لم ينقذ الواقع الذي كانت تعيشه البيئة الزراعية العراقية وانقاذ الفلاح العراقي من بؤسه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويحدّ من هجراته الواسعة. ولعل الحديث الذي أشار إليه الدكتور كاظم حبيب في أن أهمية هذا القانون تكمن في(أهمية تحرير نسبة مهمة من الفلاحين المرتبطين بالأرض لصالح التحول صوب المدينة لاستخدامهم في التنمية الصناعية كعمال إجراء. وكان لا بد من أن تقترن هذه العملية بسياسة تلتزم تطوير الزراعة واستخدام التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة للتخفيف من الحاجة على المزيد من الفلاحين. وهذا يعني توظيف رؤوس أموال جديدة في التنمية الزراعية) لايعني بالضرورة ان هذا القانون قد أسهم في إيجاد(مضمون)جديد لفهم العلاقة بين الفلاح وارضه، او بين الفلاح والسلطة، لان هذه العلاقة ظلت غير عملية وغير منتجة بسبب ضعف خبرات الفلاحين الذين تحرروا من الاستبداد الإقطاعي، وبسبب الكثير من السياسات العشوائية غير الداعمة لما يسمى بالاقتصاد الزراعي الجديد.

ان فقدان الامن الغذائي/الاقتصادي اقترن فيما بعد بتشوهات الأمن السياسي الذي جاء مع هيمنة العسكر على الحياة العامة وخواء الإيديولوجيات، فضلا عن السلطة العسكرية ذاتها أسهمت في إنتاج(إطار امني) يمثلها، هذا الامن تحول الى امن عمومي تغلغل في الجسد العراقي حدّ النخاع.

السلطة العراقية منذ عام ١٩٦٣ كانت المسؤولة المباشرة عن فقدان الأمن العام بما فيه الامن الغذائي والامن الثقافي. هذه السلطة فضلا عن قمعها ورعبها، ودورها في تشويه مفهوم الدولة وارتكابها الجرائم الكبرى، فإنها كانت استعراضية وشمولية، اذ أسهمت في وضع الدولة العراقية ضمن قائمة دول(الجنرلات) التي ارتبطت بأسوأ مراحل الحكم السياسي.

البعض كان يسبغ على السلطة العراقية طابع الثورية تحت لافتات ايديولودجية او ذرائعية في تعاطيها مع الواقع والمجتمع. واحسب ان افكار هذا البعض كانت تفتقد ادنى حدود القراءة الواعية والمسؤولة، لان هذه السلطة كانت سلطة مراكز، لا تؤمن بالتعددية و لا بحريات الآخرين ودورهم في الشراكة والبناء المجتمعي والسياسي، فضلا عن انها اسهمت في تكريس عسكرة المجتمع بما فيها عسكرة الايدولوجيا والثقافة.

واذا كان قانون الاصلاح الزراعي الثاني ذو الرقم ١١٧ عام ١٩٧٠ قد عدّ من حيث الجوهر أكثر وضوحاً من القانون الأول، لكنه لم يكن في أساسه قدّ سنّ للتطبيق، إذ أن السلطة أصدرته لأغراض المنافسة مع القوى السياسية الأخرى ، وخاصة مع الحزب الشيوعي العراقي كما قال الدكتور كاظم حبيب، الذي كان يدعو أيضا للإصلاح الزراعي. وعليه فأن أغلب ما تحقق نسف لاحقاً. كما ان قانون تأميم النفط فيما بعد قد تحول الى وبال وطني اكثر تعقيدا وخطورة حيث تحولت الثروات الجديدة والضخمة الى مصادر لصناعة السلطة الجديدة ومراكز تمويل مباشرة للعنف والقمع والاستبداد والحروب العبثية التي حولت العراق من دولة بترولية عالمية ذات اقتصاد معقول الى(عملاق عسكري لكنه قزم اقتصادي) كما يقول الدكتور فالح عبد الجبار..كل الموارد المادية وفي طليعتها الموارد البترولية الخيالية الأرقام لم تستعمل في معظمها لأي إنتاج ثقافي وتعليمي جاد ومثمر ولم تسهم في انتاج تنميات بشرية كبيرة او نظم صحية فاعلة ولا حتى بنى ثقافية حقيقية، اذ ظلت الدولة العراقية تعاني من ازمات بنيوية معقدة وعميقة ومن ملامح تخلف وتشوهات واضحة في النظام الثقافي والنظام الاجتماعي والتعليمي. فلا وجود لملامح مدينة عصرية في العراق، بكل ما تعنيه هذه المدينة من جدّة في تأسيس بناها التحتية ونظامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعمراني. ولا وجود لنظام صحي متكامل يقلل من اثار الأمراض المتعددة التي كان العراق يعاني أمراضها المتوطنة، فضلا عن قلة عدد الكليات قياسا للجغرافيا الاجتماعية وحاجة الناس الى التعليم العالي والمتخصص، كما ان العراق ظل بعيدا تماما عما يسمى بـ (العالم التقنوي) اي النظام السياسي قرن هذه التقنية بالتحريم السياسي ومنع الناس من الحصول على الخدمات التقنية بما فيها خدمات النظم المعلوماتية والبرامجيات والموبايل والستلايت وغيرها، كذلك وسائل الإعلام المتعددة، حيث كان الاعلام مركزيا وخاضعا للايديولوجيا المعسكرة، ويخدم توجهاتها وصناعتها، وان التعاطي مع مفاهيم كالحرية الصحفية والسلطة الاعلامية والاعلام المستقل كان من التابوات التي تضع الصحفي امام الخيانة الوطنية، يضاف إلى كل ذلك النقص التام في مجالات الأبحاث والمختبرات والدراسات لتعمد القوى المالية المسيطرة والخاضعة للسلطة في عدم إنشاء مؤسسات لإنتاجها..

**صعود نجم العسكر انهى تماما سلطة الايدولوجيا، وأتاح المجال لتشكيل قوى اجتماعية سياسية وحتى حزبية ذات مرجعيات طبقية معروفة، رسمت شكل الدولة التقليدية التي يرتبط امنها السياسي والثقافي مع الامن العالمي ولعل فشل الحركات ذات الطابع الإيديولوجي الراديكالي منذ حركة حسن سريع وصولا الى حركات الثورة الشعبية في الاهوا**